



الطرق البديلة

لحل النزاع

دكتورة

بن عزة أمال



مؤسسة الكتاب القانوني



بن عزة أمال

الطرق البديلة لحل النزاع

الدكتورة

بن عزة أمال

أستاذة محاضرة « أ »

كلية الحقوق - جامعة عين تموشنت
الجزائر



مؤسسة الكتاب القانوني



ابن النديم للنشر والتوزيع

الطرق البديلة لحل النزاع الدكتورة بن عزة أمال

الطبعة الأولى: 2024

عدد الصفحات: 186

حجم الكتاب: 14x21

الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-873-75-4

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2024

محفوظة
جميع الحقوق

مؤسسة الكتاب القانوني
حي بن مرزوقة بودواو - ولاية بومرداس
خلوي: +213 540 74 80 29
خلوي: +213 796 36 91 10
خلوي: +213 673 48 37 47
Email: mwsstalkabqan2021@gmail.com

ابن النديم للنشر والتوزيع
51 شارع نهار بلعيد قويدر - وهران
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس : +213 41 25 97 88
خلوي : +213 661 20 76 03
Email: nadimediton.dz@yahoo.com

إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن رأي المؤلف
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

مقدمة

جعلت الدولة من اللجوء إلى القضاء حقاً دستورياً معترف به لكل شخص دون تمييز، فهو من الحقوق العامة والذي لا يجوز التنازل عنه بصفة مطلقة⁽¹⁾ ولكن يجوز تقييده⁽²⁾. وإذا كان اللجوء إلى القضاء يكفل تحقيق الدعوى العادلة بفضل الضمانات التي تحيطه فإن ذلك لا يخلو من بعض المشاكل التي أضحت ترهق زوار أروقة العدالة. إذ أضحت نشاط الجهات القضائية يتميز ببطء في الاجراءات وطول في آجال التقاضي، فزاد حجم القضايا وتراكمت ملفاتها، مما أثر سلباً على فعالية الجهاز القضائي في القيام بالدور المسند له وولد الحاجة الى طرق بديلة تساعد الاطراف للمشاركة في ايجاد الحلول المناسبة لنزاعهم، بعيداً عن هذه الاشكالات⁽³⁾.

(1) أنظر المادة 140 من الدستور والتي تنص على: «...الكل سواسية أمام القضاء، وهو في متناول الجميع ويجسده احترام القانون».

(2) كتحديد الأجل في بعض الدعاوى القضائية، بالإضافة للشكليات المفروضة في رفع الدعوى القضائية والتي يجب احترامها، للمزيد أنظر: محمد أمقران بوشير، النظام القضائي الجزائري، ط 4، بن عكنون، 2005، ص. 41 وما بعدها.

(3) بشير محمد، الطرق البديلة لحل النزاعات في قانون الاجراءات المدنية والادارية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 25، ط 1، جامعة الجزائر 1، ص. 55.

الفهرس

المحتويات

09مقدمة.....
13فصل تمهيدي: الاطار القانوني للطرق البديلة لحل النزاع.....
16المبحث الأول: ماهية الطرق البديلة لحل النزاع.....
17المطلب الأول: مفهوم الطرق البديلة لحل النزاع.....
17الفرع الأول: تعريف الطرق البديلة لحل النزاع.....
22الفرع الثاني: التطور التاريخي لاستخدام الطرق البديلة لحل النزاع.....
28المطلب الثاني: حدود الطرق البديلة لحل النزاع.....
29الفرع الأول: طبيعة الطرق البديلة لحل النزاع.....
291- طرق اختيارية.....
302- تدخل طرف ثالث في النزاع.....
313- تخفيف الاجراءات الشكلية.....
324- الشفافية.....
325- تخفيف العبء على المتنازعين.....
33الفرع الثاني: خصائص الطرق البديلة لحل النزاع.....
331- المرونة.....
332- السرية والخصوصية.....
353- الحفاظ على العلاقات الودية.....
354- الطابع الاستثنائي للطرق البديلة.....
365- الطابع التكميلي للطرق البديلة.....
36المبحث الثاني: مدى فعالية الطرق البديلة لحل النزاع.....
37المطلب الأول: أسباب ومبررات اللجوء للطرق البديلة لحل النزاع.....
391- الوقاية من النزاعات.....
392- تحقيق العدالة.....
393- الوقت والتكلفة.....
394- تطور النزاعات العقدية.....
405- ترسيخ مبدأ الحوار.....
40المطلب الثاني: العلاقة بين الطرق البديلة والقضاء وأحكام اللجوء إليها.....

41
42	الفرع الأول: العلاقة بين الطرق البديلة لحل النزاع والقضاء
42	الفرع الثاني: أحكام اللجوء للطرق البديلة لحل النزاع
43	أولا- بالنسبة لأطراف النزاع
43	1- اختيار الشخص المكلف بحل النزاع
44	2- نية حسم النزاع
45	الفرع الثاني: بالنسبة للطرف المكلف بحل النزاع
46	1- النزاهة والحياد
46	2- الثقة
46	3- الكفاءة
47	الفصل الأول: الطرق التي لم يعالجها المشرع الجزائري
50	المبحث الأول: المفاوضات
50	المطلب الأول: التمهيد لعملية المفاوضات
50	الفرع الأول: تعريف المفاوضات وأهميتها
53	الفرع الثاني: إجراءات مرحلة المفاوضات
57	المطلب الثاني: نظام مرحلة المفاوضات
57	الفرع الأول: الالتزامات في مرحلة المفاوضات
58	البند الأول: الالتزام قبل التعاقد بالإعلام
59	أ - ماهية الالتزام قبل التعاقد بالإعلام
62	ب - مضمون الالتزام قبل التعاقد بالإعلام
63	ت - شروط قيام الالتزام قبل التعاقد بالإعلام
66	البند الثاني: الالتزام بالنصح والتحذير
66	الفرع الثاني: المسؤولية في مرحلة المفاوضات
66	البند الأول: المخالفات التي تقع في مرحلة المفاوضات
68	البند الثاني: جزاءات مرحلة المفاوضات
69	المبحث الثاني: التوفيق
70	المطلب الأول: مفهوم التوفيق
70	الفرع الأول: تعريف التوفيق
73	الفرع الثاني: حدود اتفاق التوفيق
73	البند الأول: الطبيعة القانونية لاتفاق التوفيق
74	البند الثاني: صور اتفاق التوفيق
74	أولا- شرط التوفيق

76	ثانيا- مشاركة التوفيق
77	المطلب الثاني: إجراءات التوفيق
77	الفرع الأول: تشكيل هيئة التوفيق
77	البند الأول: اختيار الموفق
77	أولا- التوفيق الحر
78	ثانيا- التوفيق المؤسسي
79	البند الثاني: الشروط الواجب توفرها في الموفق
81	الفرع الثاني: إدارة عملية التوفيق
83	الفصل الثاني: الطرق البديلة المتصلة بالقضاء
86	المبحث الأول: الوساطة
86	المطلب الأول: مفهوم الوساطة
87	الفرع الأول: تعريف الوساطة
90	الفرع الثاني: أنواع الوساطة
91	البند الأول: الوساطة البسيطة
91	البند الثاني: الوساطة القضائية
93	البند الثالث: الوساطة الخاصة
93	المطلب الثاني: النظام الاجرائي للوساطة
94	الفرع الأول: حدود الوساطة
94	أولا- قضايا شؤون الأسرة
95	ثانيا- القضايا العمالية
96	ثالثا- القضايا التي تمس النظام العام
96	الفرع الثاني: إجراءات الوساطة
100	المبحث الثاني: الصلح
101	المطلب الأول: مفهوم الصلح
101	الفرع الأول: تعريف الصلح
104	الفرع الثاني: أركان الصلح
105	البند الأول: الرضا
106	البند الثاني: المحل
106	أولا- المسائل التي لا يجوز فيها الصلح
107	ثانيا- المسائل التي يجوز الصلح فيها
107	البند الثالث: السبب

107	المطلب الثاني: إجراءات الصلح وبعض تطبيقاته
107	الفرع الأول: إجراءات الصلح
110	أولا- الصلح بسعي من الخصوم
110	ثانيا- الصلح بمبادرة القاضي
110	الفرع الثاني: بعض تطبيقات الصلح
110	أولا- منازعات الطلاق
111	ثانيا- نزاعات العمل
113	الفصل الثالث: الطرق البديلة غير المتصلة بالقضاء
116	المبحث الأول: ماهية التحكيم
116	المطلب الأول: مفهوم التحكيم
116	الفرع الأول: طبيعته القانونية
117	الفرع الثاني: تمييز التحكيم عن بعض الوسائل الأخرى لفض النزاع
117	أ - التوفيق والتحكيم
118	ب - التحكيم والصلح
118	ج - التحكيم والخبرة
118	الفرع الثالث: أنواع التحكيم
118	البند الأول: التحكيم الوطني والتحكيم الدولي
119	البند الثاني: التحكيم الخاص والتحكيم المؤسسي
120	البند الثالث: التحكيم الاختياري والتحكيم الإلزامي
120	المطلب الثاني: مراحل التحكيم
120	الفرع الأول: اتفاق التحكيم
120	البند الأول: صور اتفاق التحكيم
120	أولا- شرط التحكيم
121	ثانيا- مشاركة التحكيم
121	البند الثاني: شروط صحة اتفاق التحكيم
121	أولا- الشروط الموضوعية
121	(1) الرضا
122	(2) محل التحكيم
122	(3) السبب
122	ثانيا- الشروط الشكلية
123	البند الثالث: آثار اتفاق التحكيم
123	

123	أولاً- الأثر المانع لاتفاق التحكيم.....
124	ثانياً- مبدأ استقلالية شرط التحكيم.....
125	الفرع الثاني: تشكيل هيئة التحكيم.....
126	1- قواعد اليونسترال.....
127	2- قواعد غرفة التجارة الدولية بباريس.....
127	3- نظام محكمة لندن للتحكيم الدولي.....
128	4- نصوص اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار.....
128	البند الأول: الشروط الواجب توافرها في المحكم.....
128	البند الثاني: رد المحكم.....
129	الفرع الثالث: إجراءات التحكيم.....
130	البند الأول: مكان التحكيم.....
131	البند الثاني: لغة التحكيم.....
131	البند الثالث: القواعد المنظمة لإجراءات التحكيم.....
134	البند الرابع: سير الإجراءات في الخصومة التحكيمية.....
135	أولاً- أثر تغير تشكيل هيئة التحكيم على الاجراءات.....
135	ثانياً- عوارض استمرار إجراءات التحكيم.....
135	1- وقف إجراءات التحكيم.....
136	2- انقطاع سير إجراءات التحكيم.....
136	3- إنهاء إجراءات التحكيم.....
136	الفرع الرابع: صدور حكم التحكيم.....
139	1- من الناحية الموضوعية.....
142	2- من الناحية الشكلية.....
145	المبحث الثاني: إشكالات اختيار القانون الواجب التطبيق.....
146	1- الاختيار المتعدد للقانون.....
146	2- الاختيار الذي يؤدي إلى بطلان العقد.....
148	3- الاختيار غير الملائم أو الناقص.....
151	4- سكوت أطراف العقد عن إختيار القانون الواجب التطبيق.....
151	المبحث الثالث: التحكيم الالكتروني.....
152	المطلب الأول: خصومة التحكيم.....
153	الفرع الأول: تشكيل محكمة التحكيم الالكترونية.....
	1- التعيين باتفاق الأطراف.....

1542-تشكيل هيئة التحكيم بموجب نظام
155الفرع الثاني: إجراءات التحكيم الالكتروني
1581-لغة التحكيم
1592- آجال التحكيم
161المطلب الثاني: إدارة العملية التحكيمية والتحديات الواقعة عليها
161الفرع الأول: جلسة التحكيم الالكتروني
1621- مبدأ المواجهة
1632- اجترام حقوق الدفاع
1643-مبدأ المساواة
165الفرع الثاني: تحديات التحكيم الالكتروني
169الخاتمة
171قائمة المراجع
181الفهرس